المحاضرة الاولى

الإطار التاريخي العام لفرض الحماية على المغرب

1- ضغوط الدول الأوروبية على المغرب

أ. الضغوط العسكرية

شكل احتلال فرنسا للجزائر منعطفا هاما في تاريخ المغرب، حيث زادت طموحاتها في احتلال هذا البلد، وقد ظهر ذلك بوضوح بعد معركة إيسلي في 14 أوت 1844 التي أبانت عن ضعف المغرب العسكري واستسلامه لشروط فرنسا بمقتضى اتفاقية للا مغنية في 18 مارس 1845.

لقد كشفت هذه الهزيمة مدى ضعف المغرب و بالتالي طمع الدول الأوروبية في احتلاله فقامت بذلك اسبانيا بالمطالبة بـ "حقها التاريخي" وشنت عليه الحرب مستغلة الفتنة التي قامت بين حامية سبتة وقبيلة الأنجره لتلحق به الهزيمة في معركة تطوان سنة 1859 وتفرض عليه معاهدة بمقتضاها يؤدي غرامة حربية ثقيلة قيمتها 20 مليون ريال اضطر إلى الاستدانة لأدائها وهذا اعتبر تدشينا لسياسة القروض.

ب. الضغوط الاقتصادية

تعرض المغرب لضغوط الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر كنتيجة لاختلال ميزان القوى في العالم وظهور الثورة الصناعية وتمكنت بفعل ذلك من الحصول على العديد من الامتيازات بمقتضى معاهدات جعلت المغرب يفقد بالتدريج سيادته، وكانت أخطر هذه المعاهدات تلك التي أبرمها مع انجلترا سنة 1856 والتي مست في العمق السيادة المغربية لأنها ستصبح "المعاهدة الإطار" والمرجع الذي اعتمدته باقي الدول الأوروبية في ضغوطها المتزايدة على المغرب.

لقد نصت هذه المعاهدة على مبدأ حرية التجارة و ألغت جل الاحتكارات السلطانية كما منحت التجار الانجليز حرية التنقل وحق السكن والامتلاك، كما تم

توسيع هذه الامتيازات لتشمل كل من لهم صلة بهم من المغاربة وأصبح للقناصل الانجليز الحق في الفصل في القضايا التي يكون الأجنبي طرفا فيها.

حدت اسبانيا حدو انجلترا وفرضت على المغرب اتفاقية مماثلة سنة 1861 بموجبها حصلت على الامتيازات البريطانية وكذلك الشأن بالنسبة لفرنسا التي فرضت عليه اتفاقية سنة 1863 والتي كرست نظام الحماية الفردية.

جاء مؤتمر مدريد سنة 1880 تتويجا للمعاهدات التي أبرمتها الدول الأوروبية مع المغرب وجاءت مقرراته لتؤكد الامتيازات الممنوحة لها في المغرب وتضفي عليها صبغة قانونية، كما اعترفت لهذه الدول بحق تملك الأراضي والعقارات في جميع مناطق المغرب وأعطت قضية المغرب صبغة دولية.

أدت الضغوط الأوروبية والامتيازات والتي حصل عليها الأجانب والمحميون المغاربة إلى دخول المغرب في ضائقة اقتصادية ومالية حادة حيث فقدت الخزينة مواردها وسجل الميزان التجاري عجزا وتدهورت قيمة العملة المغربية، وعمقت هذه الأزمة الاقتصادية والمالية الأزمة السياسية مما جعل بعض السلاطين يلجأون إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات لمواجهة الأوضاع المتردية ومن أهمها إصلاحات السلطان الحسن الأول (1873-1894) والتي حاول من خلالها تنظيم الجيش على النسق الأوروبي وبناء وتجديد الحصون وإرسال البعثات الطلابية إلى البلدان الأوروبية.

لكن هذه الإصلاحات ستفشل بسبب انعدام التأهيل الفردي والجماعي وإنعدام الشروط الضرورية لنجاحها وموقف الدول الأوروبية التي كانت تريد مغربا ضعيفا ومرتبطا بمصالحها حتى تفرض عليه إرادتها السياسية.

2- نحو فرض الحماية على المغرب 1894-1912

أ. الأزمة الداخلية

لما توفي السلطان الحسن الأول تولى ابنه عبد العزيز الحكم بمبادرة من الحاجب أحمد بن موسى (باحماد) وعمره لا يتجاوز أربع عشرة سنة و الذي إنفرد بتسيير شؤون الحكم لمدة ست سنوات.

لكن بعد وفاة الحاجب أحمد بن موسى سنة 1900 لم يستطع السلطان عبد العزيز مواجهة الأوضاع المتردية للمغرب وذلك نظرا لصغر سنه وقلة تجربته حيث واجه مشاكل داخلية وخارجية معقدة يأتي في طليعتها الانقسامات التي حصلت داخل جهاز المخزن والمنافسات بين الوزراء حول النفوذ والأطماع الأوروبية المتزايدة، وقد استغل الوسطاء الأجانب هذه الظروف وقلة تجربة السلطان وانبهاره بمظاهر الحضارة الأوروبية لإغراقه بمستجدات آليات التسلية والتمكين لنفوذهم.

لمواجهة هذه الأوضاع المتردية قام السلطان عبد العزيز بتبني مجموعة من الإصلاحات شملت الميدان الإداري والجبائي والأشغال العمومية والدفاع، فأحي بذلك ضريبة "الترتيب" التي فشل السلطان الحسن الأول في تطبيقها وذلك لضمان مداخيل قارة لبيت المال، لكن عارض هذه المبادرة ذوو الامتيازات من قواد وأشراف ورجال الزوايا والمحميين والأجانب وساندهم العلماء اللذين اعتبروا هذه الضريبة غير شرعية.

لقد كانت هذه المحاولات التحديثية لبنية المجتمع المغربي سببا في ظهور وانتشار الثورات واستغلها الثوار لإثارة السكان ضد السلطان، ومن أخطرها ثورة "بوحمارة" الذي اجتمعت حوله قبائل المغرب الشرقي والريف وبايعته في تازة سنة 1902.

كانت هذه الثورة والهزائم التي تكبدها الجيش المخزني من جرائها من أسباب انحلال دولة السلطان عبد العزيز كما كلفت المخزن أموالا باهظة لمواجهتها اضطر إلى الاقتراض من البنوك الأوروبية وخاصة الفرنسية، وهذا ما زاد من حدة الأزمة المالية وتقوية النفوذ الفرنسي بالمغرب.

ب. جهود فرنسا للانفراد بالمغرب

بعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 ثم تونس سنة 1881 أصبحت تطمح لتوسيع نفوذها غربا واحتلال المغرب وذلك بإزالة الدول المنافسة لها عن طريقها، وفي هذا الإطار دخلت في مفاوضات مع الدول المنافسة لها فوقعت بذلك اتفاقية مع ايطاليا سنة 1902 تخلت بمقتضاها عن نفوذها في ليبيا مقابل تخلي ايطاليا عن نفوذها في المغرب، كما وقعت اتفاقية مع انجلترا في أفريل 1904 والمعروفة

"بالوفاق الودي" وتنازلت بمقتضاها فرنسا عن حقوقها في مصر مقابل تنازل انجلترا عن حقوقها في المغرب، كما وقعت تصريحا مع اسبانيا في نفس السنة بموجبه يكون شمال المغرب من نصيب اسبانيا في حالة فقدان المغرب لاستقلاله.

أثارت هذه الاتفاقيات التي عرفت في التاريخ "اتفاقيات اللصوص" غضب المغاربة مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف في حق الأجانب، وهذا ما جعل فرنسا تلجأ إلى امتصاص غضب السلطان وتهدئة الأوضاع عن طريق تقديم قروض جديدة للمغرب مستغلة بذلك حاجة المخزن الملحة للمال وهذا ما أدى إلى استفحال الأزمة المالية للمغرب وفقدانه لاستقلاله المالي.

لمواجهة هذا الوضع المزري ظهرت عدة مشاريع إصلاحية وخاصة فكرة وضع دستور جديد للبلاد والتي ستتبلور مع بيعة السلطان عبد الحفيظ سنة 1908، وقد نشر مشروع الدستور الجديد على أعمدة جريدة "لسان المغرب".

ج. مؤتمر الجزيرة الخضراء

حاول المغاربة الصمود أمام الضغوط الفرنسية وطالبوا بعقد مؤتمر دولي، وقد ساندت ألمانيا المغرب دفاعا عن مصالحها وقام الإمبراطور غليوم الثاني بزيارة إلى طنجة في 31 مارس 1905 وأعلن في خطابه هناك أن ألمانيا تريد أن يحافظ المغرب على استقلاله وسيادته و أن يبقى مفتوحا بالتساوي أمام التجارة للجميع.

انعقد المؤتمر بالجزيرة الخضراء في 16 جانفي 1906 واستمر حتى 7 أفريل 1906 وشاركت في أشغاله إثنتا عشر دولة لكن المغرب لم يتمكن من تحقيق أهدافه حيث سيتم تحييد ألمانيا وإرضائها عن طريق منحها امتيازات في الكونغو كما أن ميثاق المؤتمر لم يستجب لتطلعات المغاربة وجاء مؤكدا للوصاية الدولية مدعما للاستغلال الأجنبي للمغرب وشكل بداية لفقدان المغرب لاستقلاله، واضطر السلطان إلى المصادقة عليه في 28 جوان 1906 مع إبداء تحفظه على العديد من قرارات، وكانت هذه الموافقة بداية لظهور تمردات شعبية على الغزاة ونظام المخزن.

استغلت فرنسا هذه التمردات لاحتلال بعض الأجزاء من المغرب فاتخذت قضية مقتل الطبيب الفرنسي موشان بمدينة مراكش من أجل احتلال مدينة وجدة

في مارس 1907، كما استغلت حادثة مقتل بعض العمال الأوروبيين بميناء الدار البيضاء ليقوم أسطولها بقصف المدينة ثم احتلالها في أوت 1907.

د. ثورة فاس والتوقيع على معاهدة الحماية

ثار المغاربة على الاحتلال الفرنسي واتهموا السلطان عبد العزيز بالعجز عن مواجهة المحتلين وبذلك تم عزله وعقد المبايعة لأخيه عبد الحفيظ مباشرة بعد احتلال مدينة الدار البيضاء، وقد أصدر علماء مراكش فتوى في هذا الشأن. حمل السلطان الجديد لواء الجهاد ضد الغزاة لكنه واجه العديد من العراقيل وخاصة الضائقة المالية ورفض الدول الأوروبية الاعتراف به رسميا إلا بشروط.

اعترفت الدول الأوروبية بالسلطان الجديد في يناير 1909، بعد تنازلات واعترافات بمصالحها وخاصة لفرنسا وبذلك حصل على قرض فرنسي بقيمة 100 مليون فرنك لمواجهة مضاعفات الأزمة المالية، ومقابل ذلك قدم تسهيلات كثيرة للفرنسيين نالت من هيبة السلطان عبد الحفيظ واعتبرت الأوساط الشعبية والعلماء ذلك خيانة منه خاصة بعد لجوء المخزن، أمام الضائقة المالية، إلى نزع الملكيات وبيع الوظائف و ابتزاز القبائل اختارت بذلك قبائل أحواز فاس من شرا رده وأولاد جامع وبني مطير وحجاوة وغيرهم بسبب ما عانوه من ظلم وجور الولاة والعمال وبسبب تزايد تدخل الاجانب في شؤون المغرب، وحاصر الثوار مدينة فاس، وقد حاول السلطان فك الحصار واستعان في ذلك بالجيش الفرنسي وتمكن من فك الحصار في 22 ماي 1911 واحتل الجنود الفرنسيون المدينة، وتمكنت فرنسا من توسيع نفوذها في المغرب باحتلال مكناس وباقي أراضي المغرب الشرقي، كما أن اسبانيا استغلت هذه الظروف لتحتل مراكش والقصر الكبير.

أما ألمانيا فقد تدخلت بقوة عندما لاحظت بأن فرنسا واسبانيا خرقتا قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء وأرسلت بارجة حربية إلى مدينة أغادير في جوان 1911 فنشبت بذلك أزمة دولية كادت أن تؤدي إلى اندلاع حرب أوروبية ولكنها انتهت باتفاقية برلين في 4 نوفمبر 1911 والتي التزمت ألمانيا بمقتضاها بعدم مضايقة فرنسا في المغرب مقابل تنازل فرنسا لها عن جزء من الكونغو وبذلك تم رفع آخر عقبة أمام محاولة فرنسا لاحتلال المغرب وتفرض عليه معاهدة الحماية

في 30 مارس 1912، كما وقعت معاهدة مع اسبانيا بمدريد في 17 نوفمبر تحدد فيها مناطق الاحتلال الاسباني، بينما مدينة طنجة ستصبح مدينة دولية.